

Distr.: General
22 May 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من المستشار
الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة
من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة، وفقاً للفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2651 (2022)، التقرير
العاشر عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب
داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما باعتبارهما
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كريستيان ريتشر
المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق



التقرير العاشر للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

موجز

يقدم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تقريره العاشر إلى مجلس الأمن، مسلطاً فيه الضوء على تحقّق نواتج رئيسية جديدة لأعماله تمهد الطريق للوفاء بالولاية الموكلة إليه فيما يتعلق بالمساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم "داعش").

ففي أعقاب ما تحقّق من إنجازات في مجال التحقيقات على نحو ما أفيد به في تقارير سابقة، أطلق الفريق بنجاح مسارات جديدة للتحقيق تتناول استحداث تنظيم داعش للأسلحة البيولوجية والكيميائية واستخدامه لها، وتدميره التراث الثقافي والديني، وارتكابه الجرائم ضد مختلف الفئات في العراق. وشرع الفريق في التواصل مع نظرائه العراقيين - بمن فيهم قضاة التحقيقات والمدعون العامون وخبراء الأدلة الجنائية وإنفاذ القانون - للعمل على إعداد ملفات القضايا الجنائية ضد الجناة من أعضاء تنظيم داعش الذين فروا من العراق وأقاموا في دول ثالثة.

والفريق، إذ يثق أن إطاراً قانونياً محلياً سيُعمد في المستقبل لمحاكمة أعضاء تنظيم داعش بتهم الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، يهدف إلى العمل مع الجهاز القضائي العراقي على تجهيز الأدلة وخبوط التحقيق الرئيسية التي يمكن أن تدعم توجيه تهم تتعلق بارتكاب جرائم دولية أساسية لأعضاء التنظيم.

وسيواصل الفريق تقاسم خبراته ومعارفه مع الولايات القضائية المعنية، سواء داخل العراق أو خارجه، بغية مساءلة أعضاء تنظيم داعش عن تلك الجرائم.

ويستمر تنفيذ مشروع رقمنة الأدلة الواسع النطاق الذي يقوده فريق التحقيق، حيث يساعد الفريق نظرائه على رقمنة السجلات في عدة محاكم في بغداد وتكريت والأنبار ونيوى وكركوك وتارة خورماتو وإربيل. ويشمل هذا الدعم توفير التدريب على إدارة مواد الأدلة الرئيسية وعلى الأرشيف المادية للسجلات.

والفريق شديد الحرص على تزويد نظرائه العراقيين بالدعم بلا انقطاع من خلال تقاسم ما يمتلك من خبرات ومعلومات ومعدات معهم، لا سيما في إطار مشروعه للأرشيف.

المحتويات

الصفحة

4	أولا - مقدمة
4	ثانيا - حالة التحقيقات
4	ألف - التقدم المحرز على صعيد أولويات التحقيق
10	باء - الوحدات المواضيعية المتخصصة: تعميم الاستعانة بالخبرة الفنية في معالجة الجوانب الرئيسية للتحقيقات
12	جيم - تشكيل فريق التحقيق والتسهيلات المتوافرة له
12	ثالثا - أنشطة التحقيق: جمع مواد الإثبات وتخزينها
12	ألف - جمع الأدلة المستندية والرقمية وشهادات الشهود
14	باء - فتح المقابر الجماعية وإعادة رفات الضحايا
16	جيم - تخزين الأدلة وتحليلها وإدارتها
17	رابعا - تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية
17	ألف - التواصل والتعاون مع حكومة العراق، بما يشمل حكومة إقليم كردستان
18	باء - تعزيز قدرة السلطات العراقية
19	جيم - العمل في إطار من الشراكة مع جميع مكونات المجتمع العراقي
20	خامسا - التعاون في دعم أنشطة فريق التحقيق
20	ألف - التواصل مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية
21	باء - ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة
21	سادسا - تشجيع المساءلة على الصعيد العالمي
22	سابعا - التمويل والموارد
22	ثامنا - آفاق المستقبل
23	تاسعا - خاتمة

أولا - مقدمة

- 1 - يُقَدَّم إلى مجلس الأمن طي هذا التقريرُ العاشر عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
- 2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريقُ التحقيق تقدّمه بخطى ثابتة على مسار التحقيقات عملاً بما تقتضيه منه ولايته المتمثلة في دعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم "داعش") عن الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وقد اضطلع الفريق بأعماله بما يتفق مع قرار مجلس الأمن 2379 (2017) ومع الاختصاصات المحددة لأنشطته في العراق (S/2018/118، المرفق) على نحو ما أقرها مجلس الأمن في 13 شباط/فبراير 2018.
- 3 - وإضافة إلى ذلك وتمشياً مع الفقرة 3 من القرار 2379 (2017)، ظل المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق على اتصال لصيق ووثيق بالسلطات الوطنية والجهات الفاعلة الدينية والمنظمات غير الحكومية وبكُلٍّ من مجموعات الناجين من أجل العمل، في العراق وعلى الصعيد العالمي كذلك، على تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش.

ثانياً - حالة التحقيقات

ألف - التقدم المحرز على صعيد أولويات التحقيق

- 4 - واصل الفريق المضي قدماً بتحقيقاته في الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق. وهو يستعين بست وحدات مكرسة للتحقيق الميداني وبوحدتين مكرستين للتحقيق المواضيعي مقارها في بغداد ودهوك وإربيل، محافظاً بذلك على قدرته على إجراء التحقيقات فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد جميع فئات المجتمع في العراق.
- 5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الفريق تقارير أولية لتقييم الحالة بشأن الجرائم المرتكبة ضد السكان السنة في الأنبار، والجرائم المرتكبة ضد أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية، وبشأن تدمير التراث الثقافي. وعُززت تقارير تقييم الحالة السابق إعدادها بأدلة وتحليلات قانونية إضافية. وأفضى ذلك في جملة أمور إلى إضافة تحديثات هامة لتقرير عام 2021 الذي تناول الجرائم المرتكبة ضد السكان الأيزيديين في سنجار، حيث دُعم التقرير بوقائع جديدة وأدلة إضافية وتحليلات؛ وإلى تعزيز التقرير الأولي لتقييم الحالة المعد عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد السكان المسيحيين في العراق، مع التركيز على الجرائم المرتكبة في مدينتي الحمدانية وبرطلة؛ إضافة إلى التقرير المتعلق باستحداث تنظيم داعش الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامه إياها في العراق. وركّز الفريق بشكل متزايد على التحقيقات المشتركة بين الأفرقة كما يتبين في تقريره عن تدمير التراث الثقافي الذي يركّز حالياً على 29 موقعاً ويشمل جميع فئات السكان في العراق. ويعمل الفريق على تعزيز تحقيقاته المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش أثناء احتلاله للموصل، وهو يتوقع أن تؤدي مسارات التحقيق الإضافية إلى إتمام التقييمات التي تتناول قيادة التنظيم وهيكله الهرمي في تلك المدينة وفي تل عفر. ويتوقع الفريق أيضاً أن يتسنى له التوصل إلى استنتاجات أولية بشأن استهداف تنظيم داعش لقوات

الشرطة والأمن العراقية أثناء احتلاله للموصل، وهو يعترزم كذلك توسيع نطاق تحقيقاته في جرائم التراث الثقافي التي ارتكبتها التنظيم.

6 - وما زال التعاون المثمر الذي أُرسيت دعائمه مع مجلس القضاء الأعلى في العراق، ومع رئيس القضاة ورئيس مجلس القضاء الأعلى تحديداً، يمثل عاملاً حاسماً الأهمية في دعم الأنشطة التي يضطلع بها الفريق. وقد قام قضاة التحقيق والمحققون من مختلف المحاكم في جميع أنحاء العراق بدور جوهري في هذا الصدد. وتظل مساهماتهم تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقدم المحرز على صعيد التحقيقات ومن الإنجازات التي تحققت فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

7 - وإضافة إلى ذلك، واصل الفريق العمل بشكل كلي متكامل مع المجتمع المدني من أجل تحديد الثغرات في المعارف القائمة، وتنسيق أولويات التحقيق، وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقق من صحة إفادات الشهود والناجين. ويعرب الفريق عن امتنانه لجهات المجتمع المدني الفاعلة التي تقاسمت معه المعلومات والإفادات المقدمة من الشهود بشأن الجرائم الجارية التحقيق فيها.

استحداث تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامه لها

8 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمخض التحقيق في قيام تنظيم داعش باستحداث الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامه إياها في العراق عن جمع وحفظ قدر كبير من الأدلة الإضافية. وعلى وجه التحديد، حصل الفريق على كمية كبيرة من الأدلة العلمية الجنائية والأدلة المستندية، مما يدعم ويعزز تقريره عن تقييم الحالة بقدر أكبر.

9 - وركزت مسارات التحقيق الرئيسية خلال هذه الفترة على تحري المواقع الرئيسية لإنتاج الأسلحة الكيميائية؛ واكتساب معرفة أوضح بمنظومات الإيصال التي صنَّعها تنظيم داعش واستخدمها؛ والتوسع في التحقيقات لكي تشمل هجمات أخرى شنَّها تنظيم داعش بالأسلحة الكيميائية في مختلف أنحاء العراق. وعمل الفريق مع خبراء تقنيين، منهم خبراء من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، قدّموا آراء تخصصية وإفادات ذات طابع تقني بشأن مواقع إنتاج الأسلحة الكيميائية التي تم الكشف عنها أثناء تحرير المناطق الخاضعة لاحتلال تنظيم داعش، وبشأن منظومات الإيصال التي استخدمها التنظيم. ويركز الفريق أيضاً على جمع وحفظ الأدلة المتصلة بعدد 12 هجوماً، حيث يعمل عن كثب مع السلطات القضائية العراقية التي زوّدت الفريق بسجلات المحاكم وملفات القضايا.

10 - وفيما يتعلق بالهجوم الذي شُنَّ على تازة خورماتو في 8 آذار/مارس 2016، ركّز الفريق على جمع الأدلة عن وحدات تنظيم داعش التي كانت ناشطة في المنطقة في الفترات الزمنية ذات الصلة. وقد أدى ذلك إلى جمع وحفظ أدلة وملفات جديدة مستمدة مادتها من ساحات المعارك، بما في ذلك عن عمليات تنظيم داعش في كركوك وعن التورط المحتمل لأشخاص بعينهم يُعدون مثار اهتمام.

11 - وفي المستقبل، سيتواصل الفريق مع هيئات الخبراء من أجل تكثيف ترتيبات تبادل المعلومات معها والحصول على تحليلات وتقارير مخصصة. وسيمضي الفريق قدماً أيضاً بتحليله القانوني للصلات بين الأشخاص الذين هم مثار اهتمام وللاستنتاجات القانونية وتحليله لأشكال محدّدة من المسؤولية الجنائية عن الجرائم الدولية الأساسية المحتملة.

الجرائم المرتكبة ضد المسيحيين

12 - أحرز تقدّم كبير في مجال جمع الأدلة وتحليلها، وهو ما عزّز تقرير تقييم الحالة بتضمينه استنتاجات أولية بشأن الجرائم المرتكبة ضد المسيحيين في العراق. وقطع الفريق شوطاً لا بأس به فيما يتعلق بتحليله للوثائق الخاصة بتنظيم داعش، ومن خلال إجراء المقابلات وجها لوجه مع الشهود، بمن فيهم الضحايا والخبراء والزعماء الدينيين، وعمليات فرزهم. وحدد الفريق أيضاً هوية عدة رجال ونساء مسيحيين ممن أكرهوا على اعتناق دين غير دينهم وعوملوا معاملة للإنسانية أثناء احتجازهم في الحمدانية وبرطلة وأجرى مقابلات معهم، مع التركيز على النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي أثناء احتجازهن من قبل تنظيم داعش.

13 - ومن مجالات التركيز الرئيسية الأخرى التي انصبّت عليها جهود الفريق مساعيه إلى تحديد وجمع الأدلة التي تثبت الضلوع في الجرائم المرتكبة حتى تتسنى مساءلة القادة ذوي الرتب العليا والمتوسطة الذين كانوا موجودين في البلدات التي يسكنها المسيحيون في سهل نينوى والمسؤولين عن الجرائم المقترفة في حق هذه الفئة من السكان. وأحرز تقدّم في مجال تجهيز ملفات لقضايا فردية ضد أعضاء تنظيم داعش تتعلق بالجرائم المرتكبة في الحمدانية، بما يشمل ملفاً عن عضو رفيع المستوى في تنظيم داعش له صلة بديوان الغنائم. وقد جرى التأكد من صحة المعلومات المتعلقة بهوية هؤلاء الأعضاء في تنظيم داعش بالاستعانة بالأدلة المستمدة من شهادات الشهود والوثائق الداخلية الخاصة بالتنظيم، إضافة إلى ملفات القضايا الواردة من الجهاز القضائي العراقي. وأحرز الفريق تقدماً أيضاً في الجهود التي يبذلها لتحليل المادة الدعائية التي يستخدمها تنظيم داعش فيما يتعلق بالمسيحيين، وذلك من خلال تحديد واستعراض منشورات التنظيم بما فيها الفتاوى الصادرة عنه والمجلات الدعائية.

14 - ونجح الفريق من خلال التحقيقات الميدانية في تحديد عدة مواقع رئيسية. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، تمكنت بعثة ميدانية من عدة بعثات أوفدت إلى الحمدانية من تحديد عدة مواقع رئيسية، منها عيادة صحية قام تنظيم داعش بتجميع المسيحيين فيها تمهيداً لترحيلهم قسراً من الحمدانية ومنزلان احتجز فيهما من تبقى من مسيحيين ومسيحيات علاوة على المبنى الذي اتخذته التنظيم مقرأً محلياً له. وإضافة إلى ذلك، عزّز الفريق الاستنتاجات التي توصل إليها بشأن تدمير التراث الثقافي المسيحي في الموصل وسهل نينوى، بما في ذلك الكنائس والأديرة والمقابر والمخطوطات والرموز المسيحية والأعمال الفنية. وأحرز الفريق تقدماً أيضاً فيما يتعلق بتحديد هوية أعضاء تنظيم داعش المسؤولين عن تدمير التراث الثقافي المسيحي.

الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين

15 - واصل الفريق جمع الأدلة المتعلقة بالهجوم الذي شنّه تنظيم داعش ضد الأيزيديين في قضاء سنجار، وقام بتحديث موجز القضية فيما يتصل بتلك الجريمة. وإضافة إلى البحث عن شهود جدد محتملين، ركّز الفريق جهوده على توسيع قائمة الجناة المزعومين التي وضعها، وهي القائمة التي تضم حالياً أسماء 2 286 شخصاً، منهم 188 مقاتلاً أجنبياً. وأعدت ملفات قضائية مستفيضة لما عدده 31 شخصاً ممن هم مثار اهتمام. وفي معرض دراسة الفريق لهجوم سنجار بغية تعميق فهمه لشبكة الجناة من أعضاء تنظيم داعش التي كانت وراء ذلك الهجوم وما تلاه من جرائم قتل واسترقاق وجرائم أخرى ارتكبت بحق السكان الأيزيديين في سنجار، شرع الفريق في دعم أنشطة إعداد ملفات القضايا المدعومة بالأدلة التي تثبت ضلوع

جناة محددين في تلك الجرائم وتعاون في ذلك مع السلطات العراقية، بما فيها السلطات الكردية، ومع دوائر الولاية القضائية المختصة في عدة دول ثالثة.

16 - وواصل الفريق أيضاً تحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين في تل عفر، وأعد قائمة بالشهود، وتواصل مع السلطات العراقية المحلية ونظرائه المحليين.

17 - وعلاوة على ذلك، واصل الفريق تحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد السكان الأيزيديين في قني وحمدان وزليلي. وفي هذا الصدد، وفر الفريق الدعم للسلطات العراقية قبل الكشف عن مقابر جماعية في هذه المواقع الثلاثة وأثناء فتح تلك المقابر وبعده، فسُهل جمع أدلة علمية جنائية إضافية وأتاح مزيداً من خيوط التحقيق. ووضع الفريق قائمة بالشهود وهو يعكف الآن على جمع شهاداتهم لإلقاء الضوء على الأحداث، بما في ذلك ما يتعلق بالضحايا والناجين وبالجناة المحتملين. وجارٍ إعداد تقييم للحالة يُضمّن الأدلة المتعلقة بهذه الجرائم وبفرادى الجناة المتورطين فيها من أعضاء تنظيم داعش.

18 - وأحرز الفريق تقدماً أيضاً في تحقيقاته بشأن تدمير تنظيم داعش للتراث الثقافي الأيزيدي. وفي هذا الصدد، حدّد الفريق 106 مواقع من مواقع التراث الأيزيدي دمرها تنظيم داعش، وأجرى الفريق مقابلات مع الشهود، وأعد استنتاجات تحليلية فيما يتعلق بمواقع التراث المدمرة.

الجرائم المرتكبة ضد الكاكائيين، والشبك، والتركان الشيعة

19 - استكمالاً للتحقيقات التخصصية المتعددة المجالات المجرة بشأن الجرائم الجنسانية، ركّز الفريق على المضي قدماً بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش بحق الكاكائيين والشبك والتركان الشيعة في العراق، بما يشمل هجمات بعينها سُنت على مواقع التراث الثقافي الخاصة بهذه الفئات وحملات قتل واختفاء قسري استهدفتهم تحديداً.

20 - وركّز الفريق على جمع الأدلة بشأن الادعاءات المتعلقة بأفراد مفقودين من أبناء التركان الشيعة اختفوا من تل عفر وأفراد مفقودين من أبناء الشبك اختفوا من قرى قريبة من الموصل، وعلى جمع شهادات الشهود والأدلة المستندية والرقمية بشأن تدمير التراث الثقافي. وتم تعزيز وتوسعة قاعدة الأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد هذه الفئات عن طريق إيفاد عدة بعثات ميدانية إلى محافظتي نينوى وكركوك وتوطيد التعاون مع السلطات القضائية ومنظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية والشخصيات الدينية البارزة.

21 - وسيركّز الفريق الآن على جمع أدلة إضافية وعلى إجراء المقابلات مع شهود رئيسيين، مثل الناجين وشهود العيان الذين شهدوا وقوع جرائم جنسانية محدّدة. وعلاوة على ذلك، سيقوم الفريق باستعراض وتحليل الأدلة المستمدة من ساحات المعارك بغية تحديد كبار الشخصيات مثار الاهتمام التي كانت ناشطة في المنطقة وقتئذ.

الجرائم المرتكبة ضد السُنّة

22 - واصل الفريق توسيع نطاق تحقيقاته في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد السكان السُنّة في الأنبار. وجرى، على وجه التحديد، جمع أدلة إضافية بشأن واقعتين رئيسيتين هما: واقعة إعدام 16 فرداً من قبيلة البونمر وإلقاء جثثهم في إحدى الآبار بصحراء الثرار، وواقعة إعدام نحو 46 فرداً من أبناء القبيلة نفسها في حي البكر بمدينة هيت، وكلتا الواقعتين حدثت في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وإضافة إلى ذلك،

وسّع الفريق نطاق تركيزه ليشمل واقعةً ثالثة هي حادث أسر وقتل 15 فرداً من أفراد مركز شرطة حي الجمعية بمدينة هيت في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2014. وحدّد الفريق وقائع أخرى سيجري بحثها مع تقدّم مسار التحقيقات؛ ومنها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وأعمال تعذيب، وحوادث انطوت على معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة، وأخرى تسببت في إلحاق دمار كبير بالممتلكات العامة والخاصة وبمواقع التراث الثقافي.

23 - وقد أعد الفريق تقريراً أولياً لتقييم الحالة أوجز فيه استنتاجاته الأولية فيما يتعلق بهذه الجرائم وبالحوادث الثلاثة المذكورة أعلاه. وتضمن التقرير، استناداً إلى الأدلة التي جمعت حتى ذلك الوقت، شهاداتٍ للشهود وصوراً ساتلية ووثائق خاصة بتنظيم داعش إضافة إلى معلومات استُمدت من مصادر مفتوحة. وتتيح هذه الاستنتاجات أيضاً تحديد هوية أعضاء رئيسيين في التنظيم كانوا يحتلون مواقع قيادية خلال الفترات الزمنية ذات الصلة، كما تسمح بإعداد ملفات خاصة بكلٍ من هؤلاء الأشخاص الذين هم مثار اهتمام.

الجرائم المرتكبة في تكريت وما حولها

24 - واصل الفريق التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد السكان المدنيين في تكريت والعلم خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه 2014 حتى آذار/مارس 2015.

25 - وجمعت أدلة إضافية تثبت وقوع عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية وأعمال ضرب وعمليات إعدام علني وتدمير لمعالم دينية وثقافية على أيدي تنظيم داعش أثناء احتلاله لتكريت والعلم، علاوة على إلحاق التنظيم الدمار بالممتلكات ونهبه ومصادرته لها. وكشفت شهادات الشهود مزيداً من التفاصيل حول الأنشطة الإعلامية والدعائية لتنظيم داعش. وحدّد الفريق أيضاً بعض الأشخاص الذين هم مثار اهتمام ممن كانوا ناشطين في المنطقة وقتئذ.

26 - وواصل الفريق تعاونه مع السلطات القضائية العراقية فيما يتعلق بالمذبحة التي ارتكبت في أكاديمية تكريت الجوية في حزيران/يونيه 2014 واستمر في جمع الأدلة بشأن مرتكبيها.

27 - وتواصل الفريق أيضاً مع السلطات الإدارية والقضائية ومع ممثلي المجتمع المحلي وأسرى الناجين في تكريت في محاولة للكشف عن خيوط تحقيق جديدة.

28 - وسوف يواصل الفريق في فترات الإبلاغ المقبلة تحديث وتدعيم تقرير تقييم الحالة الذي أعده بشأن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في تكريت والعلم وبشأن الجناة من أعضاء التنظيم، وذلك بغية الانتهاء منه بحلول نهاية العام.

الجرائم المرتكبة في الموصل وما حولها

29 - وسّع الفريق مسار تحقيقاته في عمليات استهداف تنظيم داعش لقوات الشرطة والأمن العراقية أثناء احتلال التنظيم للموصل. وتركز التحقيقات في الوقت الراهن على الجرائم المرتكبة في جنوب الموصل. وقد دعم الفريق قاعدة الأدلة التي يمتلكها عن طريق إجراء المقابلات وجها لوجه مع الشهود، بمن فيهم ضحايا الجرائم المرتكبة في حمام العليل، وعمليات فرز هؤلاء الشهود. وتشير الأدلة التي تم جمعها حتى الآن إلى احتمال وقوع عدة جرائم منها جرائم تعذيب واختفاء قسري وقتل جماعي للمئات من ضباط الشرطة أو الأشخاص المرتبطين بقوات الشرطة.

30 - وبعد إيفاد بعثة ميدانية إلى حمام العليل في آذار/مارس 2023، حدّد الفريق عدة مواقع رئيسية، بما في ذلك منزل احتجز فيه تنظيم داعش ضباط شرطة وأشخاصاً مرتبطين بقوات الشرطة والأمن وقام بتعذيبهم. وقد وفرت الأدلة التي جُمعت خلال البعثة معلوماتٍ تشير إلى احتمال وجود مقابر جماعية يُعتقد أنها تحتوي على رفات المئات من الضحايا.

31 - وواصل الفريق أيضاً تحقيقاته في واقعة قيام تنظيم داعش بعملية إعدام جماعي لحوالي 1 000 معتقل شيعي من سجن بادوش يومي 10 و 11 حزيران/يونيه 2014. فأجرى الفريق مقابلات مع شهود إضافيين، بمن فيهم ناجون من الهجوم الذي تعرض له سجن بادوش، تم التعرف عليهم من خلال إفادات زوّدت السلطات القضائية العراقية الفريق بها وعن طريق تحقيقات الفريق ذاته.

32 - وبعد التقيب في موقع الإعدام الرئيسي في عامي 2021 و 2022، وهو الموقع الذي كُشف فيه عن رفات ما يقرب من 600 سجين شيعي قتلوا على يد تنظيم داعش، واصل الفريق جهوده الرامية إلى الكشف عن مواقع أخرى لمقابر جماعية. وأدت جهود التحقيق الجارية إلى تحديد هوية أحد الضحايا يُعتقد أنه الناجي الوحيد من عملية إعدام جماعي نُفذت جنوب الموصل. ويركّز الفريق في الوقت الحاضر على الكشف عن موقع المقبرة الجماعية المرتبطة بتلك الواقعة، التي يُزعم أنها انطوت على قتل ما يقرب من 85 سجيناً شيعياً رمياً بالرصاص ومن ثم دفنهم.

33 - واستناداً إلى روايات الشهود، حدّد الفريق جناة آخرين من أفراد تنظيم داعش تورطوا في إعدام سجناء شيعة من سجن بادوش.

34 - وفي مسعى إلى دعم السلطات العراقية في جهود التعرف على هوية الضحايا وإعادة رفاتهم إلى أسرهم، قام فريق التحقيق بتجميع قائمة بالأفراد الذين يُرجح أنهم أعدموا على يد تنظيم داعش، وتقاسم القائمة المذكورة مع الدائرة العراقية لشؤون وحماية المقابر الجماعية لإكمال ما بحوزتها من أسماء الضحايا.

تحقيقات الفريق المشتركة بشأن تدمير التراث الثقافي

35 - وسّع الفريق نطاق تحقيقاته في وقائع تدمير داعش للتراث الثقافي، وذلك من خلال إعداد استعراض أولي عام لمواقع التراث الديني والثقافي لكافة فئات المجتمع العراقي التي لحق بها الدمار. وهو يركّز في الوقت الراهن على 29 موقعاً في منطقتي نينوى والموصل، بغية تحديد الأشخاص الذين هم مثار اهتمام والكشف عن الجناة المحتملين.

36 - وقد أسفرت التحقيقات الميدانية عن جمع وحفظ أدلة مستمدة من شهادات الشهود، بمن فيهم القائمون على حراسة المواقع، وأدلة مستندية. كما جمع الفريق مقاطع فيديو خاصةً بتنظيم داعش تصوّر هجمات بعينها وقام بتحليل عدد من الوثائق الدعائية. ومن خلال جهود التحقيق هذه، تمكّن الفريق من تحديد وحدات تابعة لتنظيم داعش يُحتمل أن تكون متورطة في حوادث تدمير التراث الثقافي، مثل ديوان الحسبة وديوان الركاز وديوان الدعوة والمساجد؛ وهو بصدد تحليل دور ومسؤوليات كلٍ من هذه الكيانات وتحديد أعضائه الرئيسيين. ويدرس الفريق أيضاً أساليب التخريب المتبعة، بما في ذلك استخدام المتفجرات والإتلاف "الصناعي" والنهب، التي أفضت في نهاية المطاف إلى تدمير الممتلكات الثقافية في الموصل وفي مدينة نمرود الأثرية.

37 - ولا تزال صعوبات تحديد شهود العيان والوصول إليهم تشكل تحدياً حاسماً بالنسبة لجهود الفريق الرامية إلى المضي قدماً بأعمال التحقيق. وبما أن الفريق قد وجّه تركيزه نحو تحديد هوية فرادى الجناة المسؤولين عن تدمير التراث الثقافي، فسيقوم بأعمال تحليلية مفصلة تشمل على سبيل المثال تقييم الصور الساتلية، وسوف يتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بالتراث الثقافي من أجل تحديد الجناة المحتملين.

38 - وفي مسعى إلى تعزيز تحقيقاته، تواصل الفريق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومع كيانات أخرى غير تابعة للأمم المتحدة، علاوة على السلطات العراقية المعنية بجمع التراث الثقافي العراقي والحفاظ عليه وترميمه. ويعكف الفريق حالياً على وضع خطة تحقيقات أوسع نطاقاً لتناول الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد جميع الفئات الإثنية في المنطقة الجغرافية لمحافظة نينوى.

39 - وأخيراً، يعكف الفريق أيضاً على إجراء تحليل متعمق لما كان عليه الهيكل التنظيمي لداعش وقياداته في الموصل خلال فترة احتلال التنظيم للمدينة (حزيران/يونيه 2014 - كانون الأول/ديسمبر 2017)، ويشمل ذلك تحديد أهم قادة التنظيم ومرؤوسهم وتبين أدوار هؤلاء القادة والمرؤوسين وكيفية ارتباط هؤلاء الأفراد بعضهم ببعض. وسيعمل الفريق، في الفترة المشمولة بالقرار المقبل، على وضع تقييم أولي للحالة يتناول هذا الأمر.

باء - الوحدات المواضيعية المتخصصة: تعميم الاستعانة بالخبرة الفنية في معالجة الجوانب الرئيسية للتحقيقات

40 - استمر الفريق في بناء قدراته في مجال التحقيقات التخصصية المتعددة المجالات بغية مواكبتها مع المعايير الدولية، وذلك إلى جانب قيامه بأعمال التحقيق الأساسية الموكلة إليه.

الجرائم الجنسية والجسدية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال

41 - واصلت وحدة الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال التحقيق في حوادث العنف الجنساني والجرائم ضد الأطفال التي اقترفتها تنظيم داعش بحق طائفة عريضة من الفئات مثل الأيزيديين، والتركمان الشيعة، والمسيحيين، والكاكائيين، والشبك، والسنة. فبعد أن وثق فريق التحقيق أسر تنظيم داعش للنساء والفتيات الأيزيديات واستعبادهن لهن جنسياً واستخدامه الفتيان الأيزيديين كجنود أطفال، شرع الفريق في تحويل مزيد من الموارد بشكل تدريجي نحو جمع الأدلة حول مقاتلي التنظيم الأفراد الذين تُجرى التحقيقات بشأنهم أو تتم ملاحقتهم قضائياً لضلوعهم في هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، أجرى الفريق المقابلات مع الشهود وقام بتحليل الأدلة المتضمنة في طلبات المساعدة التي وردت من دول ثالثة.

42 - وفي الأشهر الستة السابقة، كُشف عن خيوط جديدة في سياق التحقيق في جرائم جنسية وجسدية ارتكبت ضد فتيات من التركمان الشيعة، وهو التحقيق الذي يُحتمل أن يتناول أيضاً نساء أسرهن تنظيم داعش في سنجار بعد فرارهن من تل عفر وأجبرن لاحقاً على الزواج من مقاتلي التنظيم. ويشمل هذا التحقيق أيضاً فتيان التركمان الشيعة الذين فُصلوا عن أسرهم وأُكروها على أن يكونوا جنوداً أطفالاً. وتُظهر أدلة جُمعت في الآونة الأخيرة أيضاً أنه من وقت لآخر تبيّنت أسرٌ داعشية أطفالاً من التركمان الشيعة، منهم حديثو الولادة ومن تصل أعمارهم إلى السابعة، وهو ادعاء لا يزال الفريق يحاول التحقق من صحته. وقد أتم الفريق، بالاستعانة بالأدلة المتوافرة له حتى حينه، إعداد تقرير تحليلي عن استنتاجاته الأولية بشأن الجرائم الجنسية والجرائم الجنسية المرتكبة ضد فئة التركمان الشيعة، وهو التقرير الذي يحدد فيه أيضاً الجناة المزعومين.

43 - وعلاوة على ذلك، بدأ الفريق مسارات تحقيق أخرى بشأن الجرائم الجنسية والجرائم ضد الأطفال المرتكبة بحق فئتي الشبك والكاكائيين، وهي مسارات تعد بأن تأتي بنواتجها المرجوة. ولئن كانت الطبيعة الحساسة للجرائم المذكورة والتقاليد الثقافية لفئات المجتمع هذه، إلى جانب نقص الإبلاغ عن تلك الجرائم، أموراً تطرح جميعاً صعوبات شديدة، فقد تسنى العثور على شهود محتملين من خلال اتصالات أجريت مع منظمات المجتمع المدني المحلية.

44 - وجمعت أيضاً أدلة إضافية بشأن جرائم تنظيم داعش ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية. وقد صبّت هذه الأدلة في تقرير تحليلي يغطي أنماطاً إجرامية تطوي على إعدام الرجال والفتيان المثليين. وركزت التحقيقات على مدينة الموصل التي شهدت أغلب عمليات الإعدام هذه، غير أنها وثقت أيضاً عمليات قتل وقعت في تل عفر وبرطلة وسنجار. وإلى جانب الأدلة المستمدة من شهادات شهود العيان الذين حضروا عمليات الإعدام، جرى تحليل أدلة أخرى مستندية مثل الأوراق الخاصة بتنظيم داعش التي توضح أيديولوجية التنظيم بشأن المثلية الجنسية ومثل الأحكام الصادرة عن محاكم التنظيم التي قضت بالإعدام. ويتيح التحليل العام تحديد دواوين داعش التي شاركت في عمليات الإعدام (كديوان القضاء والمظالم مثلاً) ويسمح أيضاً بتحديد الجناة الأفراد، بمن فيهم قضاة التنظيم ممن أصدروا الأحكام أو نفذوا عقوبة الإعدام.

تمويل جرائم تنظيم داعش

45 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق تركيز تحقيقاته على الهيكل المالي والقيادي لتنظيم داعش وكيفية دعمه للأعمال القتالية ولارتكاب الجرائم الدولية.

46 - ومن ثم، عزز الفريق تحليله لبعض دواوين تنظيم داعش، وهي تحديداً ديوان بيت المال وديوان الزكاة والصدقات وديوان الجند، وذلك لكي يوضح بمزيد من التفصيل الصلات فيما بينها وكيفية تسخيرها وخدمتها جميعاً لاستراتيجية داعش على نحو أدى في نهاية المطاف إلى ارتكاب جرائم دولية. وعكف الفريق أيضاً على إجراء بحوث وتحليلات مستفيضة بشأن اللجنة المفوضة التابعة لتنظيم داعش.

47 - وفيما يتعلق بديوان بيت المال وديوان الزكاة والصدقات، تبيّن من التحليل الذي أجره الفريق أن هذين الكيانين تعاونوا معاً وكانا خاضعين بشكل صارم للجنة المفوضة. واتسع نطاق الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق بشأن ديوان الجند لتشمل المراسلات بين هذا الديوان وغيره من كيانات تنظيم داعش، ويجري تركيز تلك الاستنتاجات على دور "ولاية" داعش في سير الأعمال العدائية. وفيما يتعلق باللجنة المفوضة لتنظيم داعش، أجرى الفريق تحليلاً لمراحل تطورها بدءاً من مرحلة تكوين لجنتين مفوضتين في الجمهورية العربية السورية والعراق بعد إحكام التنظيم سيطرته على الأراضي التي استولى عليها في عام 2014 وحتى أدمجت اللجنتان في لجنة واحدة في عام 2017 تقريباً، كما حلّل الفريق الانقسام الأيديولوجي المحتمل بين مختلف الفصائل والتأثير المرجح لهذا الانقسام على عملياتها. ويواظب الفريق على تنفيذ هذا العمل التحليلي بغية إعداد تقارير يمكن أن تساعد السلطات الوطنية على تحسين فهمها لكيفية إدارة تنظيم داعش شؤونها وعملياتها.

48 - وعلاوة على ذلك، فتح الفريق مسارا جديداً للتحقيقات يركّز فيه على نهب تنظيم داعش للنفط وهجماته على البنى التحتية النفطية بين عامي 2014 و 2017. وقد بدأ الفريق عمليات بحث مكثفة للعثور على شهود والكشف عن الأدلة المحتملة وعن الأنباء ذات الصلة بهذا المسار من مسارات التحقيق، إضافة إلى تحديد الأشخاص مثار الاهتمام. وسيكون تسهيل الاطلاع على الأدلة الحيوية المحفوظة في عهدة السلطات العراقية أمراً حاسماً بالأهمية بالنسبة للعمل التحليلي الذي يضطلع به الفريق.

جيم - تشكيل فريق التحقيق والتسهيلات المتوافرة له

- 49 - يستعين الفريق حالياً بما مجموعه 216 فرداً، من بينهم 157 موظفاً. وقد ظل ضمان التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي يمثل أولوية من أولويات الفريق، إذ تشكل النساء حالياً 50 في المائة من الموظفين الفنيين وموظفي الدعم، ويشمل ذلك التوازن بين الجنسين في المناصب الإدارية العليا داخل الفريق. ولا تزال جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة ممثلة في الفريق.
- 50 - وقد ازداد عدد الخبراء الوطنيين المعيّنين في الفريق. ومن المتوقع أن يجري قريباً تعيين 3 خبراء وطنيين إضافيين، مما يرفع العدد الإجمالي للخبراء الوطنيين العراقيين العاملين مع الفريق إلى 31 خبيراً.

توفير الدول الأعضاء للخبراء

- 51 - جددت الدول الأعضاء دعمها لفريق التحقيق من خلال نديها الخبراء للعمل فيه وفقاً للفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2379 (2017). وحتى الوقت الراهن، كانت السلطات الوطنية لكل من الاتحاد الروسي والأردن وألمانيا والسويد ومصر قد وضعت 11 خبيراً تحت تصرف الفريق. ويسهم هؤلاء الخبراء أيضاً في التنوع الجغرافي لملاك موظفي الفريق.

ثالثاً - أنشطة التحقيق: جمع مواد الإثبات وتخزينها

- 52 - واصل فريق التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير توسيع وتدعيم ما يوجد بحوزته من أدلة، معزراً بذلك الأساس الإثباتي المتوخى الاستناد إليه في أي إجراءات مستقبلية تتخذ لمساءلة تنظيم داعش عن جرائمه. ومن الإنجازات البارزة للفريق تحديد وجمع محتوى أكبر مستودع إلكتروني معروف من المواد الرقمية التي خزنها تنظيم داعش بطريق الحوسبة السحابية، وهو المستودع الذي يضم 2,6 تيرابايت من البيانات. وجمعت كذلك أدلة استُخلصت من 64 قرصاً صلباً آخر أو استُمدت من نحو اثنتي عشرة عملية جديدة لفتح مقابر جماعية. وقام الفريق برقمنة أكثر من 8 ملايين صفحة من الوثائق الخاصة بتنظيم داعش الموجودة بحوزة السلطات العراقية. ويعمل الفريق على استحداث قدرات جديدة مثل الكشف التلقائي عن أختام الوحدات التابعة لتنظيم داعش والكشف عن مقاطع الفيديو شبه المتطابقة، مما يمكنه من فرز الأدلة المتوافرة بشكل شديد الكفاءة بينما يستمر رصيده من مواد الأدلة في النمو.

ألف - جمع الأدلة المستندية والرقمية وشهادات الشهود

- 53 - واصل الفريق إثراء ما بحوزته من أدلة مستندية ورقمية وأدلة مستمدة من شهادات الشهود، وذلك بغية دعم التحقيقات والملاحظات القضائية الجارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تعزيز قدرات الفريق على استخلاص الأدلة الجنائية من المواد الرقمية. وعلى وجه الخصوص، أصبح بالإمكان إجراء عمليات متطورة لاسترجاع البيانات من الأجهزة التالفة لتحسين استغلال الأدلة المستمدة من ساحات المعارك إلى أقصى حد ممكن. ومن خلال التعاون الفعال مع محكمة نينوى لقضايا الإرهاب الكائن مقرها في الموصل، نجح الفريق في تشخيص الأعطاب التقنية في عدد 64 قرصاً صلباً آخر واستخلص منها، حيثما أمكن، بيانات لها علاقة مباشرة بأنشطة تنظيم داعش. ويتيح استرجاع هذا الكم الكبير من مواد الأدلة الجنائية الرقمية فهم عمليات تنظيم داعش فهماً شاملاً.

54 - وإضافة إلى ذلك، جرى تنفيذ برنامج داخلي للتدريب المتعدد التخصصات بغية تحسين التعرف على الأدلة الجنائية الرقمية ووسائل جمعها وحفظها واستغلالها بما يتفق مع المعايير الدولية. وقد استفاد قرابة 30 عضواً من أعضاء الفريق من هذا التدريب، الذي يركّز على كيفية تحديد الأدلة وجمعها على نحو سليم باستخدام عمليات ذات طابع ميداني وبما يتماشى مع أفضل ممارسات علم الأدلة الجنائية. وسيسهم ذلك في تحسين معدل "سرعة الوصول إلى الأدلة" وسيزيد من ترشيد طرائق جمع الأدلة الرقمية.

55 - وبالمثل، أحرز فريق التحقيق تقدماً كبيراً في مجال استغلال الأدلة الرقمية المستمدة من شبكة الإنترنت عن طريق تحريات قائمة على المصادر المفتوحة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدّد الفريق وجمع محتوى أكبر مستودع إلكتروني معروف للمواد الرقمية التي خزّنها تنظيم داعش بطريق الحوسبة السحابية. ويبلغ حجم المادة المحفوظة في هذا الأرشيف ما مجموعه 2,6 تيرابايت من البيانات. وهو يشمل المجموعة الكاملة من المواد الدعائية التي أصدرها تنظيم داعش منذ عام 2013، إلى جانب وثائق إدارية وسياساتية ومواد تدريبية وسير ذاتية لواضعي الرؤية الأيديولوجية للتنظيم وقادته. ويضاف إلى ذلك أن محتويات هذا الأرشيف ضمت ملفات المصدر الخاصة بتطبيقات الهواتف المحمولة التي طوّرها التنظيم لتنسيق عملياته في الميدان. وسيستعين الفريق بهذه الملفات لإعادة ترتيب الأحداث بشكل سليم في سياق ما يجريه من تحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد طائفة واسعة من فئات المجتمع العراقي. وقد أدى الاستعراض والتحليل الأوليان لأكثر من 100 000 مادة من مواد المحتوى الأصلي لتنظيم داعش إلى تحديد عدة مواد مرجعية هامة ينبغي تحريها بشكل أكثر استفاضة، بما في ذلك تعليمات تتعلق بإنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية ونوية واستخدامها في العراق وخارجه.

56 - وعلاوة على ذلك وبالإستعانة بالمواد الدعائية الخاصة بتنظيم داعش ومحتواه على الشبكة الخفية إلى جانب التصوير بالسواتل، تمكن المحققون من جمع مقاطع فيديو دعائية هامة وتقارير فوتوغرافية تصوّر أكثر من 20 واقعة من وقائع تدمير التنظيم للتراث الثقافي. وأجري أيضاً تحقيقٌ شامل استند إلى المصادر المفتوحة وتناول اتجار أعضاء تنظيم داعش ومقاتليه الإرهابيين الأجانب بالنساء والفتيات الأيزيديات كرقيق، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات التراسل. وقد أسهم ذلك إسهاماً كبيراً في تحديد هوية الضحايا والجناة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين، بما فيها الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية.

57 - وأخيراً، يستمر تنظيم مبادرات التدريب وبناء القدرات لفائدة الجهات الخارجية صاحبة المصلحة، وذلك لتعزيز القدرة الوطنية على إجراء التحقيقات، وهي مبادرات تزيد من تدعيم الشراكة بين فريق التحقيق والسلطات العراقية. وعلى سبيل المثال، قُدمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير سلسلة من الدورات التدريبية بشأن التحقيقات القائمة على مصادر مفتوحة استفادت منها محاكم التحقيق وأجهزة الأمن العراقية. وزيد في تدعيم ذلك بتنظيم دورات تدريبية عن أساليب التحقيق المعتمدة على المصادر المفتوحة في مختلف عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك تدريب قَدَمه فريق التحقيق في نيسان/أبريل 2023 لمكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. واستندت جميع الدورات التدريبية إلى استخدام الأدوات المفتوحة المصدر غير المشمولة بحقوق الملكية، مما يوسّع نطاق استخدام هذه الخبرات المتخصصة ويعزّز استدامة النتائج.

58 - وبالتوازي مع ذلك، تجاوزت جهود فريق التحقيق في مجال رقمنة الأدلة المادية التقديرات التي أوردتها في تقريره السابق المقدم إلى مجلس الأمن. فحتى الآن، قام الفريق برقمنة ما يزيد على 8 ملايين صفحة، وهو ما يفوق بأكثر من مليون صفحة الهدف الذي حُدد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. غير أن الأرقام المجردة لا تعكس الصورة كاملةً. فالمقياس الحقيقي لهذا الجهد هو مدى السهولة التي يستطيع بها أعضاء الجهاز القضائي العراقي الآن الاستفادة مما يحوزونه من مواد ذات صلة بالقضايا، على نحو ما يشهد به كبار القضاة العراقيين الذين أشاروا إلى أن المدة التي تستغرقها منهم الاستجابة لمقتضيات النظر في ملفات القضايا والرد على طلبات الحصول على المعلومات قد انخفضت بقدر كبير. وهذا التوسع في إمكانية الاطلاع على الأدلة المستندية وفي تيسير استخدامها هو نتاج الأهداف التي يتوخاها فريق التحقيق في عمله والتي تتمثل في توفير الدعم لحكومة العراق مع زيادة قاعدة الأدلة المتوفرة التي تتيح محاكمة أعضاء تنظيم داعش.

59 - وتساهم الرقمنة الواسعة النطاق لملفات القضايا في تسريع الإجراءات وزيادة كفاءة التحقيقات وفي تحديث إجراءات التقاضي بشكل عام. ولتحقيق هذه الأهداف، يعمل فريق التحقيق جنباً إلى جنب مع نظرائه في العراق الاتحادي وفي إقليم كردستان العراق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع أعضاء وحدة الرقمنة التابعة للفريق بأكثر من 90 بعثة إلى هيئات تحتفظ بمستودعات للأدلة - هي المحاكم والأجهزة الأمنية في المقام الأول - في محافظات الأنبار وبغداد وإربيل وكركوك ونيوى وصلاح الدين. وحدد أعضاء الوحدة ما تمتلكه هذه الهيئات من أدلة وقاموا بفحصها وتقييمها، كما قدموا التدريب للموظفين واقتنوا المعدات وعمّموا استخدامها وأطلقوا عمليات الرقمنة ورصدوها. وتشير التقديرات إلى كبر حجم الأدلة المستندية المتاحة في هذه المواقع وغيرها التي لم يتسن بعد رقمنتها وحفظها، فهناك أكثر من 20 مليون صفحة مطبوعة وأجهزة إلكترونية بالآلاف وكَم لا يُحصى من وحدات التيرابايت التي تحتوي على قدر هائل من المعلومات.

60 - وبعض هذه المجموعات الضخمة من الأدلة المستندية هي مجموعات معقدة من المواد المحفوظة بوسائط متعددة، فمنها الوثائق الورقية الخاصة بتنظيم داعش والكتب وأشرطة الفيديو والأقراص الصلبة والهواتف المحمولة الخاصة بالتنظيم. ويتطلب كل نوع من أنواع الوسائط هذه تقنية خاصة لاستخراج المعلومات المتضمنة فيه، وتحويلها إلى نسق رقمي قابل للاستعمال، وحفظها للاستخدام في وقت لاحق. وقد أتم الفريق أيضاً رقمنة مجموعة أخرى من الأدلة، تحتوي على أدلة مستمدة من شهادات الشهود وثقفاً جامعوها أثناء المقابلات وحُفظت في شكل ورقي. ولإدارة هذه المجموعات، واصل الفريق الاستعانة بأفرقة متعددة التخصصات تضم المحللين وأخصائيي الأرشيف وباحثي الأدلة الجنائية، وذلك لتجهيز وحفظ الأدلة المتعلقة بجرائم تنظيم داعش بشكل فعال.

61 - ويولي فريق التحقيق أهمية كبيرة لتحديد مصادر الأدلة وتتبعها، بما في ذلك كيفية انتقال الأدلة من مسرح الجريمة أو ساحة المعركة ونقلها فيما بين المحاكم العراقية وغيرها من الكيانات الحكومية. فبهذا يتسنى للفريق أن يكفل، وفقاً لولايته، تسلسل المسؤولية بلا انقطاع عن الأدلة التي بحوزته وأن يضمن سلامة مواد الإثبات المتوفرة لديه على المدى الطويل. وتحققاً لهذه الغاية، يداوم الفريق على بحث وتحليل الأدلة الرقمية والمرقمنة بغية فحص محتواها من حيث صلتها بالجرائم والقيام لاحقاً بتجهيزها على نحو أفضل تمهيداً لتبادلها بين الخصوم للاطلاع عليها إلكترونياً في سياق الإجراءات القضائية الوطنية.

باء - فتح المقابر الجماعية وإعادة رفات الضحايا

- 62 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق دعم أعمال التنقيب في مساح الجرائم بحثاً عن المقابر الجماعية في العراق، حيث نُقِدَت هذه الأعمال لأغراض الاستدلال الجنائي في مواقع متعددة تقع في محيط مدينة هيت بمحافظة الأنبار، وكذلك في بلدة سنجار بمحافظة نينوى. وأجرى الفريق أيضاً مسحا أوليا لموقع محتمل لمقبرة جماعية بالقرب من مدينة هيت، يُعتقد أن له صلة بعمليات جرى خلالها إعدام أفراد من أبناء الأقليات في المنطقة ثم التخلص من جثامينهم.
- 63 - وإضافة إلى ذلك، اتخذ الفريق الإجراءات لتنفيذ معاينة بأساليب الاستدلال العلمي الجنائي في مواقع متعددة بالقرب من مدينة الموصل، بناءً على معلومات جديدة وردت إليه بشأن احتمال وجود مقابر جماعية.
- 64 - ولا يزال التعاون الوثيق والشراكة القوية مع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء ومع دائرة الطب العدلي التابعة لوزارة الصحة يتسمان بأهمية محورية بالنسبة إلى عمل الفريق في مجال التحقيقات، بالإضافة إلى الدعم الميداني المقدم من حكومة إقليم كردستان. وقد نُفذت الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بالاستدلال العلمي الجنائي التي اتفق عليها بين الفريق وحكومة العراق في عام 2021، وتحققت عدة أهداف مرحلية رئيسية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.
- 65 - وفي هذا الصدد، انتهى في كانون الثاني/يناير 2023 من أعمال الحفر في ثلاثة مواقع لمقابر جماعية بالقرب من مدينة هيت. وتشير شهادات الشهود إلى أن هذه المواقع لها صلة بعمليات إعدام أفراد من السُنَّة تمت أثناء احتلال تنظيم داعش للمنطقة المذكورة. وقد استُخرج من موقع مقبرة جماعية في زوية أكثر من سبع جثث علاوة على رفات بشري اختلط ببعضه وبعض عُثر على أدلة ذات صلة، في حين استُخرج أكثر من ثماني جثث ورفات بشري مختلط من موقع مقبرة جماعية بالقرب من الجمعية وعُثر فيه على أدلة ذات صلة.
- 66 - وجرى بالقرب من قرية همدان الزراعية الصغيرة فتح ثلاث مقابر جماعية يُعتقد أنها كانت في آب/أغسطس 2014 موقعاً لإعدام 22 رجلاً. واستُخرجت سبع جثث وعدد كبير من الرفات البشري المختلط ببعضه ببعض من أكمة كبيرة من الركام عُثر فيها أيضاً على أدلة ذات صلة، في حين استُخرج رفات شخص آخر من تلة أخرى إلى الشمال من ذلك الموقع. وتم استخراج جثتين ورفات بشري مختلط من موقعين في زلييلة الواقعة غرب مدينة سنجار كما عُثر فيها على أدلة ذات صلة، في حين استُخرجت ثلاث جثث أخرى وأدلة ذات صلة من موقع بالقرب من قرية مركان في سفوح جبال سنجار. وقد تمت هذه الأعمال بفضل الجهود المشتركة التي اضطلع بها فريق من الخبراء الميدانيين التابعين لدائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي وحكومة إقليم كردستان. وبذلك يصل عدد مواقع المقابر التي تضم ضحايا جرائم داعش من الأيزيديين والتي يجري التحقيق بشأنها بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية إلى 40 موقعا.
- 67 - وأعد الفريق خرائط شاملة ثلاثية الأبعاد طوال المدة التي جرت فيها أعمال فتح المقابر، وهي خرائط ستتيح إعادة بناء مسرح الجريمة في شكل رقمي دقيق عندما تقتزن بالتسجيل الرقمي المفصل للرفات البشري ومواد الأدلة الموجودة في الموقع الذي تتولى قيادته دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية. وتسنّى عن طريق التقييم المكتبي المتطور للصور الساتلية المؤرخة المفتوحة المصدر المُجرى لاكتشاف التغيرات الزمنية ومن خلال التنقيب في البيانات التي تضمها الأدلة الموجودة بحوزة الفريق، إلى جانب التحليل الآني لمواد الأدلة العلمية الجنائية وقت إجراء أعمال فتح المقابر، إيضاح الأثر البشري والبيئي على الموقع. وهذا النهج ضروري لفهم طبيعة مساح الجريمة القديمة هذه ومسارات التحقيق ذات الصلة التي يتعين اتباعها.

68 - وبالتزامن مع فعاليات اليوم الوطني للمقابر الجماعية في العراق، شارك فريق التحقيق في 16 أيار/مايو 2023 في إحياء ذكرى 78 شخصاً من ضحايا الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في سجن بادوش، عُثر على رفاتهم في مواقع لمقابر جماعية وجرى تحديد هويتهم تمهيداً لإعادة دفنهم بشكل يصون كرامتهم. وقد قدم فريق التحقيق الدعم الميداني لنظرائه العراقيين في دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي من أجل استخراج رفات هؤلاء الضحايا.

جيم - تخزين الأدلة وتحليلها وإدارتها

69 - في ضوء التحسن الكبير الذي حققه فريق التحقيق في مجال أتمتة تجهيز الأدلة في النصف الثاني من عام 2022 وبعد بلوغ المحفوظ في قاعدة بياناته لاستعراض المستندات ما يزيد على 4,7 ملايين ملف، ركّز الفريق على تحسين الكفاءة في عمليات الاستعراض والتحليل التي يقوم بها وتعزيز الفعالية من حيث التكلفة في طرق تخزين الأدلة.

70 - ويقوم الفريق حالياً بترحيل جميع الملفات السمعية البصرية المخزنة في نظامه لاستعراض المستندات إلى مستودع Azure الخاص بتطبيق Zeteo، وهو ما سيوفر أكثر من 90 في المائة من التكاليف الشهرية لتخزين البيانات السمعية البصرية.

71 - وأضيفت إلى قدرات فريق التحقيق في مجال تجهيز البيانات خاصية الكشف التلقائي عن أختام تنظيم داعش الممهورة بها الوثائق، ويعكف الفريق حالياً على الانتهاء من اختبار وتحسين نماذج للكشف عن الأختام. وسوف يسمح ذلك بالوسم التلقائي للوثائق التي تحمل أختام وحدات تنظيمية تابعة لداعش، مما يتيح البحث عن الوثائق وفرزها بشكل أكثر كفاءة.

72 - وعلاوة على ذلك، أتم فريق التحقيق تطوير قدرته على الكشف عن مقاطع الفيديو شبه المتطابقة، مما يسمح للمحققين بمراجعة محتوى هذه المقاطع بصورة أكثر كفاءة من خلال جميع المقاطع ذات المحتوى المتشابه وإن لم يكن متطابقاً تماماً.

73 - وأخيراً، أكمل الفريق استعراضاً أولياً للمسائل القانونية التي تتضمنها مسارات تحقيقاته بغية وضع عدد من الفئات المواضيعية الرئيسية المحسنة. وقد أتاح ذلك تنظيماً أكثر كفاءة للمستندات على صعيد مسارات التحقيق كافة. وستطوي المرحلة التالية من هذا المشروع على استخدام فريق استعراضي مخصص من المهنيين خاصة تعلم الآلة لتطبيق تلك الفئات على جميع المستندات التي يحتفظ بها فريق التحقيق. وسيؤدي ذلك إلى توليد قوائم للمدخلات - الخلاصات واستعلامات بحث يتم من خلالها تصنيف السجلات المجمعة حديثاً في نفس وقت تجهيزها، مما يضمن قدراً أكبر من الكفاءة في تنمية وإثراء ما يمتلكه الفريق من مواد الأدلة.

رابعاً - تحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية

74 - لا يزال التنفيذ الفعال لولاية فريق التحقيق قائماً على أساس شراكات وثيقة مع الجهات الفاعلة الوطنية في جميع أنحاء العراق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق تعزيز علاقته بالسلطات المحلية والقيادات الدينية والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى.

ألف - التواصل والتعاون مع حكومة العراق، بما يشمل حكومة إقليم كردستان

75 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق التحقيق تفاعله مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة العراقية والجهاز القضائي العراقي والبرلمان، بما يشمل ممثلين من إقليم كردستان. فالتقى المستشار الخاص بكل من مستشار الأمن القومي، ووزير العدل، ووزير الصحة، ووزير التعليم العالي، ومنسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان. وتواصل المستشار الخاص أيضاً مع رئيس البرلمان ورئيس اللجنة القانونية التابعة لمجلس النواب.

76 - والتقى المستشار الخاص كذلك برئيس القضاة ورئيس مجلس القضاء الأعلى، وداوم على التواصل مع مجلس القضاء الأعلى وقضاة التحقيق المختصين بغية ضمان إحراز الفريق تقدماً في أعماله المتعلقة بالتحقيقات وأعماله ذات الطابع التشغيلي. وعلى وجه الخصوص، داوم المستشار الخاص على التواصل مع رؤساء كل من محكمة استئناف نينوى ومحكمة الرصافة ومحكمة تحقيق الكرخ، وهو يعرب مجدداً عن امتنانه لدعمهم تحقيقات الفريق.

77 - وظل الفريق على اتصال دائم بنائب وزير الخارجية العراقي للعلاقات الثنائية بصفته الرئيس الجديد للجنة التنسيق الوطنية التي لا تزال تقدّم التسهيلات من أجل تيسير عمل فريق التحقيق بما يتماشى مع اختصاصاته. ومما أثلج صدر المستشار الخاص دعم رئيس اللجنة المستمر والالتزام المتبادل بتوثيق العمل انطلاقاً من التعاون الوطيد القائم بالفعل بين فريق التحقيق وحكومة العراق.

78 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل المستشار الخاص مع مكتب رئيس الوزراء من خلال اجتماعات عقدها مع كبار مستشاري رئيس الوزراء المعنيين بالشؤون القانونية وحقوق الإنسان الذين زاروا مكتب الفريق في بغداد في مناسبتين منفصلتين لإجراء مناقشات مستفيضة بشأن عمل الفريق والتحقيقات الجارية.

79 - وواصل فريق التحقيق توسيع وتكثيف الترتيبات القائمة بالفعل مع القضاة العراقيين المختصين والتي أتاحت تقاسم الاستنتاجات المتعلقة بتمويل تنظيم داعش. ولا يزال الفريق يجري مناقشات منتظمة مع مجلس القضاء الأعلى والمستشار القانوني لرئيس الوزراء ومجلس الدولة العراقي بشأن أفضل السبل التي يمكن أن يتبناها الفريق لدعم عملية يقودها العراق في مساعيه إلى وضع إطار قانوني لمحاسبة الجناة من أفراد تنظيم داعش على ما ارتكبه من جرائم دولية وتقديمهم إلى المحاكم المختصة.

80 - وفي هذا الصدد، ما برح فريق التحقيق يؤكد استعدادة لتسخير خبراته، بما يتوافق تماماً مع ولايته واختصاصاته، من أجل دعم المبادرات الوطنية الرامية إلى اعتماد تشريع بشأن الجرائم الدولية الأساسية يكون الأساس القانوني لتقديم أعضاء تنظيم داعش للمحاكمة في العراق. وفي آذار/مارس 2023، حضر فريق التحقيق اجتماعاً مشتركاً بين أعضاء الجهاز القضائي العراقي وخبراء قانونيين من مكتب رئيس الوزراء واللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني ومجلس الدولة العراقي، عُقد لمناقشة مسارات تقضي إلى محاسبة الجناة من أعضاء تنظيم داعش على ما ارتكبه من جرائم دولية في العراق. وشكّل المشاركون فريقاً

عاملاً مشتركاً سيجتمع بصورة منتظمة ونظروا في دعوة البرلمانين وغيرهم من الخبراء للانضمام إليه. وقد عقد الفريق العامل ثاني اجتماعاته في أيار/مايو 2023.

81 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى المستشار الخاص أيضا بكبار المسؤولين في دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي اللتين يعمل معهما الفريق عن كثب لدعم عملية فتح المقابر الجماعية وتحديد هوية الضحايا وتمكين أسرهم من دفن رفاتهم.

82 - وأعرب فريق التحقيق عن تقديره للدعم المستمر الذي يناله من ممثلي حكومة إقليم كردستان. واستمر الفريق في التواصل مع رئيس مجلس القضاء الأعلى لإقليم كردستان ومع نائب المدعي العام. وقُدمت مساهمات هامة في أعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق، ولا سيما من جانب وزارة الداخلية ومكتب إنقاذ المختطفين الأيزيديين وهيئة التحقيق وجمع الأدلة. ولا يزال الفريق يتواصل بانتظام مع منسق التوصيات الدولية ومكتبه.

باء - تعزيز قدرة السلطات العراقية

83 - واصل فريق التحقيق دعم رقمنة السجلات في عدة محاكم في كل من بغداد (محكمة الرصافة والكرخ) وتكريت والأنبار ونيوى وكركوك وتازة خورماتو وإربيل. وشمل ذلك توفير التدريب على طرائق إدارة الأدلة والتنظيم المنطقي والمادي للسجلات بحيث يسهل الوصول إليها واستخدامها. وعلاوة على ذلك، عمل الفريق على تعزيز قدرة الكيانات الوطنية على استخلاص الأدلة الرقمية من الأجهزة المضبوطة في ساحات المعارك ومن الشبكتين الخفية وغير الخفية وتعزيز قدرتها على تحليل وحفظ الأدلة من هذا النوع.

84 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم فريق التحقيق دوراتٍ تدريبية صممها خصيصاً لتلبية احتياجات بعينها وأنشأ أربعة مختبرات جنائية في عدد من المحاكم الكبرى، منها محاكم الكرخ والرصافة وتكريت، إضافة إلى جهاز مكافحة الإرهاب في بغداد.

85 - وفي إطار المساعي الرامية إلى تنمية قدرات الخبراء العراقيين، قام الفريق بالاشتراك مع نظرائه العاملين في السلك القضائي على مستوى المحاكم الجنائية ومحاكم الاستئناف الاتحادية بتنظيم دورة تدريبية شاملة عن الاستدلال الرقمي الجنائي عُقدت في كركوك في نيسان/أبريل 2023 لفائدة وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية. وبالإشتراك مع محكمة نيوى لقضايا الإرهاب، درب فريق التحقيق خبراء الأدلة الجنائية العراقيين أيضاً على كيفية استخلاص البيانات الهامة من مقتنيات المحكمة من الأدلة التالفة التي جُمعت من ساحات المعارك والمتعلقة بجرائم تنظيم داعش. وبالمثل، قدم الفريق معدات تخصصية في مجال الاستدلال الرقمي الجنائي في مسعى إلى تدعيم قدرات مختبر المباحث الجنائية الخاصة التابع لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي. وإضافة إلى ذلك، زوّد الفريق دائرة الطب العدلي في آذار/مارس 2023 بمجموعة متنوعة من معدات الاستدلال العلمي الجنائي الأساسية، بما في ذلك لوازم المختبرات من المستهلكات ومعدات الوقاية الشخصية المخصصة للاستخدام اليومي أثناء العمل في مختبرات الأنتروبولوجيا وتحليل الحمض النووي لأغراض الاستدلال الجنائي.

86 - وعلاوة على ذلك ولأغراض التجهيز المشترك لملفات القضايا المدعومة بالأدلة ضد أشخاص بعينهم، وضع الفريق قوائم بأسماء الأشخاص مثار الاهتمام الذين تورطوا في جرائم ارتكبتها تنظيم داعش في العراق والذين لا يزالون يعيشون طلقاء خارج البلد.

87 - وبعد تعيين وزير الداخلية الجديد وانطلاقاً مما انتهت إليه الدورة التدريبية التجريبية التي نظمها فريق التحقيق بالاشتراك مع بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق في حزيران/يونيه 2022 بشأن حماية الشهود، اتفقت الكيانات الثلاثة على وضع منهج دراسي لتدريب مجموعة مختارة من الضباط المعنيين بحماية الشهود تعينهم وزارة الداخلية. وسيقدّم الفريق المساعدة الفنية في هذا الصدد بغية وضع نموذج لتقييم التهديدات والمخاطر.

جيم - العمل في إطار من الشراكة مع جميع مكونات المجتمع العراقي

88 - يواصل الفريق إيلاء الأولوية لتواصله مع الجهات الفاعلة الدينية ومجموعات الناجين والمنظمات غير الحكومية وقادة فئات المجتمع، وذلك لضمان أن يسترشد في أعمال التحقيق التي يقوم بها بمعارف وخبرة جميع فئات المجتمع المتضررة في العراق.

89 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار المستشار الخاص آية الله العظمى السيد علي السيستاني في مدينة النجف الأشرف وتشرف بإطلاع على أعمال التحقيقات التي يقوم بها الفريق وناقش معه مساعي تحقيق العدالة في العراق وخارجه. والواقع أن رسائل آية الله العظمى السيد السيستاني الداعية إلى السلام ومناداته بمساءلة الجناة بغية إنصاف جميع ضحايا الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق هي مسائل تظل في صميم العمل الذي يضطلع به فريق التحقيق.

90 - والتقى فريق التحقيق أيضاً بأحمد حسن الطه، رئيس المجمع الفقهي العراقي، وزار أعضاؤه ضريح الإمام أبي حنيفة ومسجده في بغداد. وتكرر خلال اللقاء تأكيد المجمع دعمه المتواصل للتحقيقات التي يجريها الفريق.

91 - وفي شباط/فبراير 2023، زار المستشار الخاص تازة خورماتو في كركوك بمناسبة حلول الذكرى السنوية لهجوم تنظيم داعش على البلدة في عام 2016، وهو الهجوم الذي استخدم فيه التنظيم الأسلحة الكيميائية ضد السكان. وتسنى للمستشار الخاص الالتقاء بمجموعة من الضحايا وغيرهم من الناجين، واجتمع أيضاً بعدد من المسؤولين المحليين والقيادات المجتمعية وبقاضى التحقيق المعني بهذه القضية.

92 - وعلاوة على ذلك، زار المستشار الخاص في أيار/مايو 2023 الضريحين الشريفيين للإمامين الحسين والعباس في كربلاء والتقى بخادمي العتبتين، السيد الصافي والشيخ الكربلائي. وخلال تلك الزيارة، زار المستشار الخاص أيضاً مؤسسة الوافي للتوثيق والدراسات ورئيس المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف. وأعرب كلا المركزين عن استعدادهما للتعاون مع الفريق.

93 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المستشار الخاص مناقشات مستفيضة مع الأكاديميين والأساتذة الجامعيين العراقيين بشأن عمل الفريق. فألقى، في أيار/مايو 2023، محاضرة عن ولاية الفريق وإنجازاته خلال ندوة عُقدت في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببغداد، شارك فيها 30 أكاديمياً من جميع أنحاء العراق. كما زار المستشار الخاص معهدّ العلمين للدراسات العليا في مدينة النجف الأشرف.

94 - وفي الوقت نفسه، ظل منتدى الحوار بين فريق التحقيق والمنظمات غير الحكومية يشكل منبرا هاماً لتقاسم المعارف وتبادل أفضل الممارسات مع المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية في المجالات ذات الصلة بأعمال التحقيق التي يقوم بها الفريق. ففي شباط/فبراير 2023، انعقد اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي الخامس في إطار منتدى الحوار المذكور بعنوان "نحو مساءلة الجناة من أعضاء تنظيم داعش

عن الجرائم الدولية: التحقيق في الجرائم الجنسانية". وقد حضر الاجتماع الذي نُظِم على مدى نصف يوم خمسون من ممثلي منظمات المجتمع المدني وأعضاء فريق التحقيق؛ وتناول الحاضرون أعمال التحقيقات التي أُنجِزت حتى حينه فيما يتعلق بالجرائم الجنسانية التي ارتكبتها تنظيم داعش، وتبادلوا الأفكار وأفضل الممارسات فيما يتصل بتوطيد تعاون فريق التحقيق مع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال. وناقش ممثلو المنظمات غير الحكومية تحديات مختلفة يواجهونها خلال عملهم مع الناجين من الجرائم الجنسانية، بما فيها خوف الضحايا من الوصم والحاجة إلى تحسين التشريعات القائمة لزيادة الثقة في عملية إقامة العدل بين فئات المجتمع المتضررة. ويعرب فريق التحقيق عن امتنانه للجهات المانحة التي تقدم الدعم المالي لعمله في هذا المجال من خلال وحدة الجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وهي وحدة تابعة للفريق تعتمد تماماً في الوقت الحالي على التمويل المقدم إليها من خارج موارد الميزانية.

خامساً - التعاون في دعم أنشطة فريق التحقيق

ألف - التواصل مع الدول الأعضاء وتقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية

95 - واصل الفريق، عملاً بالولاية المنوطة به وباختصاصاته، العمل مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز مساهمة تنظيم داعش عن الجرائم الدولية التي ارتكبتها ومن أجل دعم عدد متزايد من الولايات القضائية الوطنية على تحقيق ذلك.

96 - وواصل الفريق في الوقت نفسه تعزيز قدرته على تقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية في الدول الأعضاء. وقد طلب ما مجموعه 17 دولة ثالثة من الدول الأعضاء - و 39 سلطة مختصة من هذه البلدان - مساعدة الفريق فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية الجارية. وكانت قدرة الفريق على جمع الأدلة المستمدة من شهادات الشهود في إطار الاستجابة المباشرة لطلبات المساعدة، إلى جانب قدرته على تحديد ما يؤكد تلك الشهادات من وثائق تنظيم داعش الداخلية التي تم الحصول عليها من الأدلة الرقمية التي جُمعت من ساحات المعارك، عاملاً ساعداً كثيراً على دعم التحقيقات التي تجريها الولايات القضائية الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الفريق الدعم لعدة تحقيقات أفضت إلى تحريك إجراءات قضائية أو يتوقع أن تفضي إلى ذلك.

97 - وعلى وجه التحديد، واصل الفريق إجراء مقابلات مع الشهود بناءً على طلبات قدمتها دول ثالثة في سياق تحقيقات تجريها ضد أعضاء تنظيم داعش المقيمين في بلدان أجنبية الذين تورط معظمهم في جرائم بحق الأيزيديين. وعلاوة على ما سبق، يقوم الفريق بتحليل الأدلة التي جُمعت استجابةً لطلبات محدّدة من عدة دول أعضاء والتي لها علاقة بالتحقيقات المشتركة بشأن شبكات تنظيم داعش الضالعة في الاسترقاق الجنسي، وذلك بغية إعداد موجزات قضايا عن أعضاء تنظيم داعش الذين تم تحديد هويتهم. وواصل الفريق أيضاً العمل بالتعاون مع نظرائه في الجهاز القضائي العراقي على إبلاغ الدول الأعضاء بهوية الأشخاص مثار الاهتمام ممن يدعى ارتباطهم بتنظيم داعش والذين ارتكبوا جرائم في العراق، ولكنهم فروا إلى الخارج منذ ذلك الحين.

98 - وواصل الفريق تقديم شهادات وتقارير الخبراء لاستخدامها في إطار الإجراءات القضائية الوطنية، ومنها شهادته وتقاريره بشأن الهجمات التي شنها تنظيم داعش على الأيزيديين في سنجار وتحليله لمسألة الزواج القسري من أعضاء التنظيم. وقدم خبراء الفريق شهادات في سياق محاكمات أُجريت في الولايات

المتحدة والسويد في أوائل عام 2023، وسوف يدلون بشهادتهم قريبا في سياق إجراءات قضائية جنائية ضد أعضاء مزعومين في تنظيم داعش تنتظر فيها السلطات في مملكة هولندا والبرتغال. وأدى الدعم الذي قدمه الفريق للتحقيقات والمحاكمات الوطنية، بما في ذلك تحديد أماكن تواجد الشهود المعنيين وإجراء المقابلات معهم والكشف عن الوثائق الخاصة بتنظيم داعش وتقديم شهادات الخبراء، إلى بدء محاكمات في السويد والبرتغال، وكان لهذا الدعم دور حيوي في إصدار إحدى محاكم الولايات المتحدة حكماً بالإدانة في قضية نظرت فيها في الآونة الأخيرة بشأن جرائم تنظيم داعش.

باء - ضمان الاتساق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة

99 - منذ صدور تقريره السابق، واصل فريق التحقيق العمل بتقاني وبدرجة عالية من الالتزام بوصفه عضواً في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مشاركته الفاعلة في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. ففي آذار/مارس 2023، شارك الفريق في المناسبة الرفيعة المستوى التي نظمها مكتب مكافحة الإرهاب ومعهد الاقتصاد والسلام بعنوان "حالة الإرهاب في عام 2023: رؤى واتجاهات نحو استجابة أكثر رداً في مجال منع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهما". علاوة على ذلك، ساهم الفريق في كانون الثاني/يناير 2023 في الاجتماع التاسع للجنة التنسيق التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب الذي عُقد بشأن "المشهد المتغير في ميدان مكافحة الإرهاب والاستجابة القائمة على الأدلة/المتمحورة حول البيانات لهذا التهديد".

100 - وفي آذار/مارس 2023، التقى المستشار الخاص بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعده من المقررين الخاصين المكلفين بولايات مثار اهتمام مشترك وذات صلة بمساءلة أعضاء تنظيم داعش عن الجرائم الدولية التي ارتكبوها.

101 - وفي أيار/مايو 2023، شارك فريق التحقيق أيضاً في اجتماع على مستوى أفرقة الخبراء عُقد بعنوان "نحو مساءلة جادة عن العنف الجنسي والعنف الجنساني في سياق الإرهاب" واشتركت في تنظيمه المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع. وأتاح ذلك لفريق التحقيق تبادل الخبرات بشأن سبل إعمال العدالة الجنائية فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي والجنساني في قضايا الإرهاب وفي سياق انتهاكات حقوق الإنسان.

سادسا - تشجيع المساءلة على الصعيد العالمي

102 - وفقاً لولايته المنصوص عليها في الفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2379 (2017)، واصل المستشار الخاص بذل الجهود من أجل التشجيع في جميع أنحاء العالم على مساءلة تنظيم داعش عن الجرائم التي ارتكبوها، واستمر في العمل مع الناجين لضمان الاعتراف الكامل بمصلحتهم في إخضاع التنظيم للمساءلة.

103 - وفي نيسان/أبريل 2023، شارك المستشار الخاص في الاجتماع الثالث والثلاثين للشبكة المعنية بجرائم الإبادة الجماعية التابعة لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية الذي عُقد في لاهاي بمملكة هولندا؛ فسأط الضوء على آخر إنجازات فريق التحقيق وتواصل مع السلطات القضائية بالدول الأعضاء بغية تقديم الدعم المباشر لما تتخذه من إجراءات ضد أعضاء تنظيم داعش.

- 104 - وشارك فريق التحقيق في حلقة عمل بشأن القانون الدولي الإنساني ومكافحة الإرهاب اشتركت في تنظيمها لفائدة المحققين والمدعين العامين الوطنيين ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعُقدت في نيسان/أبريل 2023 في لاهاي بمملكة هولندا. وكان هذا المنتدى التحواري المعقود على مستوى الخبراء يهدف إلى إيضاح أهمية القانون الدولي الإنساني بالنسبة للسلطات القضائية المحلية في تطبيقها للقانون الجنائي الوطني.
- 105 - وفي حزيران/يونيه 2023، شارك الفريق في مناسبة شاركت في استضافتها البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة ومبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة ومؤسسة يزدا ومؤسسة كلوني للعدالة، تسنى خلالها لأعضائه التواصل مع الناجين من جريمة الإبادة الجماعية.

سابعا - التمويل والموارد

- 106 - تمكن الفريق من المضي قدماً بتنفيذ المهام الأساسية الموكلة إليه، معتمداً على التمويل الذي يحصل عليه من الميزانية العادية. غير أن تقديم الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية المساهمات الخارجة عن الميزانية في شكل أموال أو معدات أو خدمات يشكل عاملاً أساسياً في كفاءة تنفيذ ولاية الفريق، حسبما يأتي في الفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2379 (2017).
- 107 - وقد قُدمت إلى الفريق تبرعات في شكل مساهماتٍ خارجة عن الميزانية لتمكينه من النهوض بأولويات التحقيق والأولويات المواضيعية وإتاحة التنفيذ التشغيلي للمجالات البرنامجية التخصصية، بما في ذلك ما يتناول منها تدمير تنظيم داعش للتراث الثقافي، وحماية الشهود، والمبادرات المحتملة لجمع بيانات ما قبل الوفاة من الخارج، واستحداث تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامه إياها، ورقمنة وأرشفة الأدلة الخاصة بتنظيم داعش، وفتح المقابر الجماعية، والتحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية التي ارتكبتها تنظيم داعش، ومبادرات بناء قدرات حكومة العراق، بما في ذلك في إقليم كردستان.
- 108 - وكان من دواعي امتنان الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير تلقيه دعماً من خارج الميزانية من ألمانيا، والدانمرك، وفرنسا، والهند، ومملكة هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. وجرى أيضاً تأمين مساهمات جديدة من السويد.
- 109 - ولا يزال حشد الموارد يشكل تحدياً رئيسياً لفريق التحقيق، إذ إنه أمر محوري للمحافظة على وتيرة وعمق التحقيقات التي يضطلع بها الفريق. وسيواصل الفريق في المستقبل تحاوره مع الدول الأعضاء بشأن ثغرات التمويل والمجالات التي تفتقر إلى التمويل وتحتاج إلى الدعم، وذلك حتى يضمن استمرار التقدم نحو إخضاع تنظيم داعش للمساءلة. وعلى وجه التحديد، يمكن تخصيص ذلك لتعزيز مسارات جديدة للتحقيق تكون ذات صلة وثيقة بإعادة الأشخاص المرتبطين بتنظيم داعش الموجودين في مخيمات في بلدان مجاورة، منها مخيم الهول، إلى وطنهم والكشف عن المقابر الجماعية وتطوير متطلبات تحديد الهوية بواسطة الحمض النووي.

ثامنا - آفاق المستقبل

- 110 - في ضوء التقدم المحرز حتى الآن وما تبقى من تحديات، سيركز فريق التحقيق عمله في الأشهر الستة المقبلة على الأولويات الرئيسية التالي بيانها:

(أ) الاستمرار في جمع واستخدام المعلومات وحيوط الأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق وتضررت منها جميع فئات المجتمع، وذلك بغية دعم السلطات العراقية وسلطات الدول الثالثة بالمعلومات والأدلة فيما تجريه من تحقيقات بشأن هذه الجرائم الدولية الأساسية وما تتخذه من إجراءات للملاحقة القضائية في ذلك الصدد؛

(ب) دعم العملية الوطنية العراقية الرامية إلى صياغة تشريع يُبنى على أساس القانون الجنائي الدولي من أجل إرساء إطار قانوني محلي يدعم ما يتخذ في المستقبل من إجراءات جنائية محلية بحق أعضاء تنظيم داعش، بمن فيهم أولئك الذين يُحتمل أن يعودوا إلى العراق، بتهمة ارتكاب جرائم دولية، وذلك وفقاً لولاية فريق التحقيق؛

(ج) التوسّع في الدعم المقدم من أجل تعزيز قدرات الجهاز القضائي العراقي في سياق التعامل مع الإجراءات الجنائية وإعداد ملفات القضايا المدعومة بالأدلة الثبوتية.

111 - وسيواصل الفريق تنفيذ هذه الأولويات بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق.

تاسعا - خاتمة

112 - يثق فريق التحقيق في أنه سيواصل المضي قدماً بتنفيذ الولاية الموكلة إليه. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تميّز عمل الفريق بتحقيق إنجازات هامة، لا من حيث الجمع المستمر للأدلة فحسب، بل وفيما يتصل أيضاً بتحسين قدرات الجهاز القضائي العراقي في ميدان القانون الجنائي الدولي وبتسليم المعدات والمواد.

113 - وفي الأشهر الستة المقبلة، سيواصل الفريق عمله مع حكومة العراق للاستفادة مما يتاح من فرص جديدة لمساءلة الجناة، مع التركيز على الأشخاص مثار الاهتمام. والفريق على استعداد لدعم ما قد يجري من محاكمات في المستقبل استناداً إلى قانون محلي بشأن الجرائم الدولية، وذلك وفقاً لولاية الفريق وبما يتسق مع أفضل الممارسات والسياسات المعمول بها في الأمم المتحدة.

114 - ولا يزال فريق التحقيق ملتزماً بشدة بكفالة المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبتها تنظيم داعش، وهو يعتمد في ذلك على تقديم المجتمع الدولي، بما فيه العراق، الدعم المستمر من أجل ضمان تلبية المطالب المشروعة بإقامة العدل إنصافاً للناجين والضحايا.